International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)
Vol. (5), No. (5)
IJLRS
May 2026
المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية
الإصدار (5)، العدد (5)

علاقة المناطق المحمية بالاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وآليات المتابعة والتقييم

محمد فيصل باقطيان
الماجستير، قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية
M7md.f95@gmail.com

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة دور المنظمات الدولية والآليات التنفيذية في حماية التنوع البيولوجي، مع التركيز على الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) بوصفه أحد أهم الفاعلين في بناء المعايير البيئية الدولية. وتهدف الدراسة إلى بيان الكيفية التي أسهم بها الاتحاد في تطوير أنظمة التصنيف والمعايير الخاصة بالأنواع المهددة والمناطق المحمية والنظم الإيكولوجية، بالإضافة إلى توضيح دور هذه المعايير في دعم تنفيذ الالتزامات الدولية. كما تسعى الدراسة إلى تحليل آليات المتابعة والتقييم في النظام البيئي الدولي، خاصة مؤتمرات الأطراف والتقارير الوطنية الدورية، وبيان مدى فعاليتها في قياس التقدم نحو الأهداف العالمية للتنوع البيولوجي في ضوء إطار كونمينغ–مونتريال. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال فحص الوثائق الدولية والتقارير الرسمية والأدلة الفنية. وخلصت الدراسة إلى أن الاتحاد يمارس دورًا معياريًا محوريًا في الحوكمة البيئية الدولية.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، التنوع البيولوجي، الحوكمة البيئية، المناطق المحمية، القائمة الحمراء، مؤتمرات الأطراف، التقارير الوطنية.

The Relationship Between Protected Areas and the International Union for Conservation of Nature: Monitoring and Evaluation Mechanisms

Mohammed Faisal Baqtyyan
Master's in Public Law, College of Law, King Abdulaziz University, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia
M7md.f95@gmail.com

Abstract

This study examines the role of international organizations and implementation mechanisms in biodiversity protection, focusing on the International Union for Conservation of Nature (IUCN) as a leading actor in the development of international environmental standards. The study aims to explain how IUCN has contributed to the development of classification systems for threatened species, protected areas, and ecosystems, and to clarify how these standards support the implementation of international conservation obligations. The study also analyzes monitoring and evaluation mechanisms within the international environmental system—particularly Conferences of the Parties and periodic national reports—and assesses their effectiveness in measuring progress toward global biodiversity goals under the Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework. Relying on the descriptive-analytical method through the examination of official reports and technical guidelines,

the study concludes that IUCN plays a central normative role in global environmental governance.

Keywords: International Union for Conservation of Nature, biodiversity, environmental governance, protected areas, Red List, Conferences of the Parties, national reports.

المقدمة

أصبح الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة أحد أهم الفاعلين في مشهد الحوكمة البيئية العالمية، ليس فقط بوصفه أقدم منظمة دولية متخصصة في الحفاظ على الطبيعة، بل أيضًا بفضل الدور المعياري والتقني الذي يقوم به في تطوير أنظمة التصنيف والمعايير المعتمدة في مجالات التنوع البيولوجي والمناطق المحمية والنظم الإيكولوجية. يقوم هذا الدور على مزيج فريد من الخبرة العلمية، والشرعية المؤسسية، والانخراط المتواصل في عمليات التفاوض البيئي الدولي، وهو ما جعل الاتحاد مرجعًا لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، من الدول والهيئات الحكومية، إلى مراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية.

أدى التطور المتسارع في القضايا البيئية العالمية إلى إعادة تشكيل بنية القانون البيئي الدولي، بحيث لم يعد هذا القانون قائمًا على الالتزامات الاتفاقية العامة فحسب، بل بات يعتمد على منظومة مركبة تشمل المنظمات الدولية، والهيئات الفنية، والمعايير العلمية، وآليات المتابعة والتقييم. وفي هذا السياق، برز الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بوصفه أحد أهم الفاعلين الذين أسهموا في إنتاج الأدوات المعيارية اللازمة لتقويم حالة التنوع البيولوجي وقياس مخاطر تدهوره، سواء على مستوى الأنواع أو المناطق المحمية أو النظم الإيكولوجية.

وفي المقابل، شهدت الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف تطورًا واضحًا في آلياتها التنفيذية، فتعزز دور مؤتمرات الأطراف، وأصبحت التقارير الوطنية أكثر تنظيمًا وارتباطًا بالمؤشرات الكمية، كما توسع عمل الهيئات العلمية والفنية في تطوير أطر الرصد والتقييم. وقد تجسد هذا الاتجاه بوضوح في إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي اعتمد منظومة متابعة تتضمن مؤشرات رئيسة ومكمّلة لقياس التقدم نحو الأهداف العالمية المتعلقة بحماية الأنواع، واستعادة النظم الإيكولوجية، وتوسيع شبكات المناطق المحمية.

وتنبع أهمية هذا الموضوع من أن نجاح النظام الدولي في حماية التنوع البيولوجي لم يعد يقاس بوجود الصكوك القانونية وحدها، بل بمدى قدرة المؤسسات الدولية على تطوير معايير قابلة للتطبيق، ومدى قدرة الدول على ترجمة تلك المعايير إلى خطط تنفيذية وبيانات وتقارير ومؤشرات قابلة للمراجعة الدولية. ولعل المناطق المحمية تمثل أوضح مثال على هذا التداخل، إذ أصبحت أداة تنفيذية وقانونية وفنية في آن واحد، تُستخدم لتحقيق أهداف الحفظ، ويُقاس من خلالها جزء مهم من التقدم العالمي في مجال التنوع البيولوجي.

مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في وجود توسع واضح في الأدوار التي تؤديها المنظمات الدولية البيئية، وفي مقدمتها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، مقابل تزايد الاعتماد على آليات المتابعة والتقييم في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، من غير أن يقابل ذلك دومًا تحليل أكاديمي متكامل للعلاقة بين الجانبين. فهناك حاجة إلى بيان كيف انتقلت المعايير الفنية التي ينتجها الاتحاد من المجال العلمي إلى المجال المؤسسي والقانوني، وكيف أصبحت جزءًا من عملية قياس التقدم الدولي في حماية التنوع البيولوجي.

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، تتمثل فيما يأتي:

- ما الطبيعة المؤسسية والقانونية للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وما حدود تأثيره في الحوكمة البيئية الدولية؟
- كيف أسهم الاتحاد في تطوير أنظمة تصنيف الأنواع المهددة والمناطق المحمية والنظم الإيكولوجية؟
- ما الدور الذي تؤديه مؤتمرات الأطراف في متابعة تنفيذ الاتفاقيات البيئية وفي تطوير أدوات التقييم والمراجعة؟

- ما أهمية التقارير الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي في قياس مدى تنفيذ الالتزامات البيئية؟
- كيف تسهم اللجان العلمية والفنية في تطوير المؤشرات البيئية الدولية وفي تحسين نظم المتابعة؟
- ما موقع المناطق المحمية داخل هذه المنظومة، وكيف تُستخدم بوصفها أداة مركزية للتنفيذ والتقييم؟

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من طبيعة موضوعها الذي يقع في صميم التحولات المعاصرة في القانون البيئي الدولي، حيث لم يعد النجاح في هذا المجال رهينًا بسنّ الاتفاقيات وإقرار المبادئ فحسب، بل أصبح مرتبطًا بوجود معايير واضحة وآليات مؤسسية قادرة على المتابعة والمراجعة. كما أن الدراسة تسلط الضوء على الدور المتنامي للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بوصفه منتجًا للمعايير، لا مجرد جهة استشارية، وهو موضوع له أهمية علمية خاصة في فهم تطور الحوكمة البيئية متعددة المستويات.

وتبرز الأهمية العملية للدراسة في كونها تعالج جانبًا وثيق الصلة بصنع السياسات البيئية الوطنية والدولية، لاسيما في مجالات إعداد التقارير الوطنية، وتطوير الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي، وتحسين إدارة المناطق المحمية، ومواءمة التشريعات الوطنية مع المؤشرات والمعايير الدولية. ومن ثم، يمكن أن تفيد نتائجها الباحثين في القانون الدولي والبيئة، والجهات الحكومية المختصة، والمؤسسات العاملة في مجال الحفظ، فضلًا عن إدارات المناطق المحمية وبرامج الرصد البيئي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة من الأهداف، من أبرزها:

- توضيح الطبيعة المؤسسية والقانونية للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وبيان موقعه في الحوكمة البيئية الدولية.
- تحليل إسهام الاتحاد في تطوير معايير وتصنيفات الأنواع المهددة والمناطق المحمية والنظم الإيكولوجية.
- بيان دور مؤتمرات الأطراف في تطوير آليات المتابعة والتقييم في الاتفاقيات البيئية.
- إبراز أهمية التقارير الوطنية والاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل في ربط الالتزامات الدولية بالتنفيذ الوطني.
- توضيح وظيفة الهيئات العلمية والفنية في بناء المؤشرات وفي دعم المراجعة الدولية.
- إبراز موقع المناطق المحمية بوصفها أداة رئيسة في الحفظ وفي قياس التقدم نحو الأهداف العالمية للتنوع البيولوجي.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، نظرًا لملاءمته لطبيعة الموضوع محل البحث، إذ يسمح هذا المنهج بوصف الإطار المؤسسي والقانوني الناظم لعمل المنظمات الدولية والاتفاقيات البيئية، ثم تحليل وظائفها وآلياتها وآثارها في الواقع العملي. كما تم توظيف المنهج الوثائقي في جمع المادة العلمية من القرارات الدولية، والوثائق الرسمية، والتقارير الفنية، والأدلة الإرشادية، والدراسات الأكاديمية المرتبطة بالموضوع.

ويُعد هذا الاختيار المنهجي مناسبًا لأن الدراسة لا تستهدف اختبار فرضية ميدانية ضيقة، بل تسعى إلى تفسير بنية الحوكمة البيئية الدولية من خلال تحليل نصوصها ووثائقها وآلياتها التنفيذية. كما أفادت الدراسة، عند الاقتضاء، من المقارنة الجزئية بين بعض الاتفاقيات البيئية، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية رامسار، واتفاقية سايتس، من أجل إبراز أوجه التشابه والاختلاف في آليات المتابعة والتقييم وعلاقتها بالمناطق المحمية.

أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة في تحليل المحتوى الوثائقي لمجموعة من المصادر الرسمية والعلمية ذات الصلة، وشملت هذه المصادر: وثائق

الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ووثائق اتفاقية التنوع البيولوجي، وتقارير الأجهزة العلمية والفنية، والأدلة الإرشادية الخاصة بالمناطق المحمية، والدراسات الأكاديمية المحكمة. وقد أتاح تحليل هذه الوثائق بناء تصور متكامل عن كيفية إنتاج المعايير البيئية الدولية، وكيفية انتقالها إلى منظومات المتابعة والتقييم، ثم إلى التطبيق المرتبط بالمناطق المحمية والاستراتيجيات الوطنية.

مصطلحات الدراسة

الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة: منظمة دولية ذات طبيعة هجينة تضم أعضاء حكوميين وغير حكوميين وخبراء، وتؤدي دورًا مؤثرًا في تطوير المعايير العلمية والقانونية الخاصة بالتنوع البيولوجي والمناطق المحمية.

التصنيف والمعايير: يقصد بهما الأنظمة الفنية والعلمية التي تُستخدم لتقييم حالة الأنواع أو النظم الإيكولوجية أو المناطق المحمية، مثل فئات القائمة الحمراء وفئات إدارة المناطق المحمية والتصنيف العالمي للنظم الإيكولوجية.

المناطق المحمية: مساحات جغرافية محددة ومعترف بها وتُدار بوسائل قانونية أو فعالة أخرى لتحقيق الحفظ طويل الأمد للطبيعة والخدمات الإيكولوجية والقيم الثقافية المرتبطة بها.

مؤتمرات الأطراف: الهيئة العليا في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وتتولى مراجعة تنفيذ الاتفاقية، واعتماد القرارات والإرشادات والأطر الخاصة بالمتابعة والتقييم.

التقارير الدورية: تقارير وطنية أو دورية تُقدَّم من الدول الأطراف لبيان التدابير المتخذة في تنفيذ الاتفاقية، ودرجة التقدم نحو الأهداف والمؤشرات المعتمدة.

اللجان العلمية والفنية: هيئات أو أجهزة متخصصة تتولى تقديم المشورة العلمية، وتطوير المؤشرات، وتحليل البيانات، ومساندة مؤتمرات الأطراف في تقييم التنفيذ.

الحوكمة البيئية الدولية: منظومة القواعد والمؤسسات والآليات التي تنظّم إدارة القضايا البيئية على المستوى الدولي من خلال التفاعل بين الدول والمنظمات الدولية والهيئات العلمية والمعايير الفنية.

الدراسات السابقة

دراسة **(شوقي، 2021)** التي تناولت **"دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية"**، وخلصت إلى أن هذه المنظمات تمتلك آليات فعالة تمكنها من ممارسة نفوذ كبير في صنع القرار البيئي الدولي، رغم التحديات التمويلية والتنظيمية التي تحد من أدائها.

دراسة **(بوكرزازة، 2022) "تأثير الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية"**، مشيرة إلى دور الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)في رفع مستوى الوعي البيئي وتقديم الدعم العلمي للاتفاقيات الدولية.

تقسيم الخطة

المبحث الأول: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) ودوره في التصنيف والمعايير.
المطلب الأول: النشأة والتطور المؤسسي للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.
- الفرع الأول: النشأة التاريخية وتطور البنية المؤسسية.
- الفرع الثاني: الطبيعة القانونية الهجينة ودور الاتحاد في تطوير القانون البيئي الدولي.

المطلب الثاني: دور الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في تطوير أنظمة التصنيف والمعايير.
- الفرع الأول: نظام القائمة الحمراء ومعايير تقييم الأنواع وعلاقته بالتخطيط للمناطق المحمية.
- الفرع الثاني: فئات إدارة المناطق المحمية والتصنيف العالمي للنظم الإيكولوجية وعلاقتهما بشبكات المناطق المحمية.

المبحث الثاني: آليات المتابعة والتقييم في الاتفاقيات البيئية ودور المناطق المحمية.
المطلب الأول: مؤتمرات الأطراف كآلية لاتخاذ القرار والمتابعة.
- الفرع الأول: الطبيعة القانونية والوظائف العامة لمؤتمرات الأطراف.

- الفرع الثاني: مؤتمرات الأطراف القطاعية ودور المناطق المحمية في جداول أعمالها.

المطلب الثاني: التقارير الدورية واللجان العلمية - الفنية كآليات للرصد والتقييم.

- الفرع الأول: التقارير الوطنية والاستراتيجيات وخطط العمل وعلاقتها بالمناطق المحمية.
- الفرع الثاني: اللجان العلمية - الفنية ودورها في تقييم التنفيذ.

المبحث الأول: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة IUCN ودوره في التصنيف والمعايير

يمثّل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة أحد الأعمدة الرئيسة للحوكمة البيئية العالمية، لما يتمتع به من قدرة على الجمع بين التمثيل الحكومي وغير الحكومي، وبين الخبرة العلمية والتأثير المعياري في آنٍ واحد. فمنذ نشأته في منتصف القرن العشرين، انتقل الاتحاد من كونه إطارًا للتنسيق والتشاور بين الخبراء والحكومات إلى كيان معياري ينتج أدوات تصنيف وتقييم أصبحت تعتمدها الدول والمنظمات الدولية في إدارة قضايا التنوع البيولوجي والمناطق المحمية والنظم الإيكولوجية.

وتتجلى أهمية الاتحاد في كونه لا يقتصر على صياغة رؤى عامة في الحفظ، بل يقدّم أدوات فنية قابلة للتطبيق والقياس، من أبرزها القائمة الحمراء للأنواع المهددة، وفئات إدارة المناطق المحمية، والتصنيف العالمي للنظم الإيكولوجية. وقد بينت الأدبيات العلمية أن هذه الأدوات لم تعد مجرد أدوات وصفية، بل أصبحت تؤدي دورًا مباشرًا في تخطيط الحماية، وفي تقييم فعالية المناطق المحمية، وفي توجيه أولويات الاستثمار البيئي والحفظ. ومن ثمّ، فإن دراسة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة لا تنفصل عن دراسة البنية المعاصرة للحوكمة البيئية الدولية ذاتها، ولا عن دور المناطق المحمية بوصفها أداة مركزية في هذه البنية.

المطلب الأول: النشأة والتطور المؤسسي للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة:

الفرع الأول: النشأة التاريخية وتطور البنية المؤسسية:

أولًا: ظروف النشأة وتبلور فكرة "الاتحاد":

ظهرت فكرة إنشاء الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في سياق عالمي اتسم بتزايد الوعي بآثار الحرب والتصنيع على الموارد الطبيعية، وبإدراك متنامٍ بأن إدارة الطبيعة لا يمكن أن تظل شأنًا داخليًا محضًا في ظل ترابط الأنظمة البيئية عبر الحدود. وقد برزت قناعة لدى عدد من الحكومات وخبراء الطبيعة بضرورة إيجاد مؤسّسة دولية متخصّصة تتجاوز حدود الدولة الواحدة، وتوفّر منصة تجمع الحكومات والهيئات العلمية والمنظمات المدنية لمناقشة قضايا صون الطبيعة وبناء سياسات مشتركة في هذا المجال [1].

في ضوء هذه المعطيات، جرى تبنّي نموذج تنظيمي يقوم على "الاتحاد" بين أعضاء متنوعين، بدلاً من إنشاء منظمة حكومية مغلقة لا تضم إلا الدول، أو منظمة غير حكومية لا تشارك فيها الحكومات رسميًا. هذا الاختيار مكّن الاتحاد من الاستفادة من شرعية المشاركة الحكومية ومن دينامية المنظمات غير الحكومية والخبراء، فجاء هيكل العضوية انعكاسًا لفكرة أن حماية الطبيعة مسؤولية مشتركة تتجاوز الخط الفاصل بين الدولة والمجتمع المدني [2].

ثانيًا: تطور الأجهزة الرئيسية للاتحاد:

تطورت البنية المؤسسية للاتحاد عبر العقود، إلا أنها استقرت على ثلاثة مستويات رئيسة للحكم والإدارة: المؤتمر العالمي للحفاظ على الطبيعة، والمجلس، والأمانة العامة، إلى جانب شبكة من اللجان المتخصصة [3]:

1. **المؤتمر العالمي للحفاظ على الطبيعة:**

يعد المؤتمر العالمي أعلى سلطة في الاتحاد، حيث يجتمع فيه ممثلو الأعضاء من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية في دورات منتظمة لاتخاذ قرارات استراتيجية، واعتماد البرنامج العام للأربع سنوات التالية، والتصويت

(1)IUCN, 2026, p. 3; IUCN, Unite for Nature, 2025, p. 8.
(2)IUCN, 2026, p. 4; IUCN, Unite for Nature, 2025, p. 9.
(3)IUCN, Unite for Nature, 2025, p. 12.

على القرارات والمقترحات التي تحدّد اتجاه العمل البيئي العالمي. ويتميّز هذا المؤتمر بكونه ليس مجرد اجتماع دبلوماسي، بل فضاءً معرفيًا أيضًا؛ إذ يُنظَّم على هامشه منتدى واسع يشارك فيه العلماء والباحثون والممارسون، إلى جانب معرض يتيح عرض المبادرات والابتكارات في مجال الحفظ.

2. **المجلس:**

يتكوّن المجلس من أعضاء منتخبين يمثلون المناطق الجغرافية المختلفة، ويختص بمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر وتوجيه عمل الأمانة العامة واللجان بين الدورات. وتبين الوثائق التنظيمية أن المجلس يعمل من خلال لجان فرعية متخصصة، إحداها معنية بالحوكمة الداخلية، وأخرى بالبرامج والمحتوى، ما يعكس حرص الاتحاد على فصل نسبي بين الدور السياسي - الاستراتيجي وبين الدور التنفيذي.

3. **الأمانة العامة:**

تتولى الأمانة العامة إدارة البرامج والمشروعات اليومية للاتحاد من خلال المقر الرئيس في غلان بسويسرا، ومن خلال مكاتب إقليمية تغطي معظم مناطق العالم، بما فيها المنطقة العربية. وتعمل هذه الأمانة على تنفيذ برنامج العمل الذي يُقرّه المؤتمر والمجلس، وعلى التنسيق مع الأعضاء واللجان المتخصصة والشركاء الدوليين، بما في ذلك أمانات الاتفاقيات البيئية وبرامج الأمم المتحدة المعنية بالبيئة.

ثالثًا: اللجان المتخصصة وبرامج العمل الفنية:

تحظى اللجان المتخصصة داخل الاتحاد بأهمية استثنائية بوصفها "العقل العلمي" للمنظمة، فهي التي تنتج الجزء الأكبر من المعايير والأدلة الإرشادية والأدوات التي يستند إليها الاتحاد في عمله. ومن أبرز هذه اللجان [4]:

1. **لجنة بقاء الأنواع (Species Survival Commission) :**

التي تشرف على عمليات تقييم الأنواع في إطار القائمة الحمراء، وتضم مئات مجموعات الخبراء المتخصصين في مجموعات تصنيفية وجغرافية مختلفة.

2. **اللجنة العالمية للمناطق المحمية (World Commission on Protected Areas – WCPA) :**

التي تُعدّ الشبكة العالمية الرائدة لخبراء المناطق المحمية، وتضم آلاف الأعضاء من أكثر من مائة دولة، وتعمل بالتعاون الوثيق مع البرنامج العالمي للمناطق المحمية في الأمانة العامة.

3. **لجنة القانون البيئي (World Commission on Environmental Law) :**

التي تجمع خبراء في القانون الدولي والوطني للعمل على تطوير مبادئ وقواعد قانونية في مجالات متعددة، بما في ذلك حماية البيئة في النزاعات المسلحة والحكم الرشيد للموارد الطبيعية.

تُظهر تقارير هذه اللجان أنها لا تقتصر على تقديم المشورة للاتحاد، بل تُعد أيضًا أطرًا معرفية على المستوى العالمي؛ فمثلاً، تصدر اللجنة العالمية للمناطق المحمية أدلة "أفضل الممارسات" في إدارة المناطق المحمية، وتشارك في تصميم المبادرات العالمية مثل "القائمة الخضراء للمناطق المحمية والمناطق المحفوظة" التي تُقيّم فعالية الإدارة وجودة الحوكمة. وبهذا تكون اللجان المتخصصة أحد أهم قنوات الربط بين المعرفة العلمية وبين تطبيقاتها العملية في الحقل القانوني والمؤسسي.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية الهجينة ودور الاتحاد في تطوير القانون البيئي الدولي:

أولًا: الطبيعة القانونية المركّبة والشرعية المعيارية:

يمتزج في الطبيعة القانونية للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بُعدان أساسيان: بُعد المنظمة غير الحكومية وبُعد المنظمة الحكومية الدولية؛ فالاتحاد، من حيث التأسيس، أقرب إلى منظمة غير حكومية عالمية، إلا أن عضويته تعطي مكانة مميزة للدول والهيئات الحكومية

(4)IUCN WCEL, WCEL report 2021–2025, 2025, p. 18.

إلى جانب المنظمات غير الحكومية. وقد حصل الاتحاد على صفة مراقب في عدد من الأجهزة الأممية، كما يشارك في اجتماعات مؤتمرات الأطراف للاتفاقيات البيئية بصفته منظمة معترفًا بها تُقدّم الخبرة والاستشارة [5].

هذه التركيبة تمنحه شرعية مزدوجة: شرعية تستند إلى المشاركة الحكومية، وأخرى تنبع من ثقة المجتمع العلمي والمنظمات البيئية في استقلالية لجانه وخبرته الفنية. ويتيح له هذا الوضع أن يكون وسيطًا بين المعرفة العلمية والقانون الدولي، وأن يتقدم بمقترحات ومعايير لا تمثل موقف دولة بعينها، وإنما تعبّر عن توافق خبراء ومؤسسات من خلفيات متعددة [6].

ثانيًا: إسهامه في صياغة المبادئ والمعايير القانونية:

أسهم الاتحاد في تطور القانون البيئي الدولي على مستويين متكاملين: مستوى المبادئ والقواعد، ومستوى المعايير والأدوات التطبيقية [7]:

1. **على مستوى المبادئ والقواعد:**
من خلال لجنة القانون البيئي ومركز القانون البيئي التابع له، شارك الاتحاد في صياغة العديد من المبادئ القانونية التي أصبحت لاحقًا جزءًا من الخطاب القانوني الدولي، سواء في أعمال لجنة القانون الدولي للأمم المتحدة أو في نصوص الاتفاقيات البيئية. وقد تناولت هذه الإسهامات قضايا مثل حماية البيئة في النزاعات المسلحة، ومسؤولية الدول عن الأضرار البيئية عابرة الحدود، وأسس الحكم الرشيد للموارد الطبيعية، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة المباشرة بحماية التنوع البيولوجي والمناطق المحمية.
2. **على مستوى المعايير والأدوات التطبيقية:**
في المستوى الثاني، يتمثل إسهام الاتحاد في تطوير أنظمة تصنيف ومعايير تقنية أصبحت مرجعًا عالميًا للدول والمنظمات الدولية، ومن بينها معايير القائمة الحمراء وفئات إدارة المناطق المحمية والتصنيف العالمي للنظم الإيكولوجية. هذه الأنظمة، وإن لم تُصَغ في صورة معاهدات ملزمة، إلا أنها تُدمج في قرارات وتوصيات مؤتمرات الأطراف، وفي وثائق الأمانات الفنية، وتُستخدم عمليًا كمعايير لتفسير الالتزامات القانونية وتقييم مدى تنفيذها، خاصة فيما يتعلق بتوسيع شبكات المناطق المحمية وتحسين فعاليتها.

ثالثًا: موقع الاتحاد في إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي:

يتضح دور الاتحاد المعياري بجلاء عند النظر في "إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي"، الذي اعتمدته الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي لتوجيه العمل العالمي حتى عام 2050. فهذا الإطار يضم أهدافًا كمية، من بينها حماية نسبة كبيرة من الأراضي والبحار ضمن مناطق محمية أو مناطق خاضعة لتدابير حفظ فعّالة، وخفض معدلات الانقراض، وتحسين حالة النظم الإيكولوجية المتدهورة.

تُظهر وثائق إطار المتابعة لهذا الاتفاق أن عددًا من المؤشرات الرئيسة التي تم اعتمادها لقياس التقدم نحو هذه الأهداف يستند مباشرة إلى أدوات ومعايير طوّرها الاتحاد، مثل مؤشر القائمة الحمراء للأنواع، ومؤشر القائمة الحمراء للنظم الإيكولوجية، ومؤشرات تغطية المناطق المحمية والمناطق المحفوظة الأخرى وفق تعريفات ومعايير الاتحاد. كما تحيل بعض الوثائق إلى التصنيف العالمي للنظم الإيكولوجية باعتباره إطارًا مرجعيًا يمكن للدول استخدامه في إعداد تقاريرها الوطنية وتحليل حالة النظم الإيكولوجية ضمن حدودها [8].

من ثمّ، فإن الاتحاد لا يوفّر فقط بيانات تستخدمها الأطراف، بل يقدم كذلك "المرجع المعياري" الذي تُبنى عليه أنظمة المؤشرات وطرائق القياس في إطار قانوني دولي، وهو ما يجعل دوره في الحوكمة البيئية العالمية دورًا تأسيسيًا، يتجاوز النطاق الاستشاري إلى نطاق المساهمة المباشرة في بناء معايير التقييم والمساءلة المتعلقة بالمناطق المحمية والتنوع البيولوجي.

(5)IUCN, 2026, p. 6; IUCN WCEL, WCEL report 2021–2025, 2025, p. 22.
(6)IUCN, Unite for Nature, 2025, p. 19; IUCN WCEL, WCEL report 2021–2025, 2025, p. 24.
(7)IUCN WCEL, WCEL report 2021–2025, 2025, p. 28.
(8)Keith, D. A., et al., The IUCN Global Ecosystem Typology, 2020, p. 9.

المطلب الثاني: دور الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في تطوير أنظمة التصنيف والمعايير:

الفرع الأول: نظام القائمة الحمراء ومعايير تقييم الأنواع وعلاقته بالتخطيط للمناطق المحمية:

أولًا: الأساس العلمي والمنهجي للقائمة الحمراء:

تطوّر نظام "القائمة الحمراء للأنواع المهددة" ليصبح الإطار العالمي الموحّد لتقدير مخاطر الانقراض على مستوى الأنواع، وقد أُنشئ على أساس رؤية مفادها أن القرارات المتعلقة بحماية الأنواع يجب أن تستند إلى معايير علمية كمية قابلة للمقارنة عبر المناطق والسنوات. يقوم النظام على تصنيف الأنواع في فئات عدة تعكس مستوى الخطر، بدءًا من الأنواع "منقرضة" أو "منقرضة في البرية"، مرورًا بالفئات المهددة بدرجاتها المختلفة، ووصولاً إلى الفئات الأقل قلقًا أو غير الخاضعة بعد للتقييم [9].

تُقيَّم الأنواع وفق مجموعة من المعايير الكمية المرمّزة بالحروف(A–E) ، وكل معيار يعالج بُعدًا معينًا من أبعاد الخطر، مثل معدل التراجع في حجم السكان خلال فترة محددة، أو ضيق النطاق الجغرافي والتجزئة الشديدة له، أو صغر حجم السكان المتبقين مع اتجاه تنازلي، أو نتائج نماذج تحاكي احتمال الانقراض خلال عدد من السنوات. وقد جرى تطوير هذه المعايير وتحديثها من خلال عمليات تشاور واسعة بين خبراء اللجنة المعنية ببقاء الأنواع والجهات الشريكة، ما أضفى عليها قدرًا كبيرًا من القبول العلمي والمؤسسي [10].

ثانيًا: الاستخدامات العلمية والسياساتية لبيانات القائمة الحمراء:

أصبح نظام القائمة الحمراء مصدرًا رئيسًا للبيانات الخاصة بالأنواع في الدراسات العلمية والتقارير العالمية عن حالة التنوع البيولوجي؛ إذ تُستخدم بياناته في تحليل الاتجاهات العامة لمخاطر الانقراض على المستوى العالمي، وفي إعداد مؤشرات مثل "مؤشر القائمة الحمراء" الذي يعبر عن حركة الأنواع بين الفئات عبر الزمن. وقد بيّنت دراسات متخصّصة أن هذا المؤشر يمثّل أداة حساسة لرصد تحسن أو تدهور حالة مجموعات كبيرة من الأنواع، ويُستَخدم اليوم في تقارير تقييم دولية.

على المستوى الوطني، تبنّت العديد من الدول منهجية القائمة الحمراء في إعداد قوائم وطنية للأنواع المهددة، استنادًا إلى بيانات محلية ومعايير الاتحاد، ما مكّنها من إدماج نتائج هذه التقييمات في تشريعاتها الوطنية وخططها الاستراتيجية للتنوع البيولوجي. وتؤثر هذه القوائم في تحديد الأنواع التي تحظى بأولوية في برامج الحفظ، وفي توجيه التمويل والجهود البحثية نحو الأنواع الأكثر عرضة للخطر.

ثالثًا: علاقة القائمة الحمراء بتخطيط شبكات المناطق المحمية:

تكتسب القائمة الحمراء أهمية خاصة عندما يُنظر إليها في سياق تخطيط شبكات المناطق المحمية؛ إذ تُستخدم بياناتها كأساس لتحليلات "فجوات الحفظ" او "ثغرات الحفاظ على البيئة" التي تهدف إلى التعرف على الأنواع التي لا تتمتع بحماية كافية داخل الشبكات القائمة. تقوم هذه التحليلات على مقارنة خرائط انتشار الأنواع المصنفة ضمن فئات التهديد مع خرائط المناطق المحمية وفئات إدارتها، لمعرفة ما إذا كانت موائل الأنواع المهددة تقع داخل مناطق محمية ذات فئات ملائمة للحفاظ عليها، أم أنها خارج نطاق الحماية أو في مناطق ذات حماية ضعيفة.

وقد أثمرت دراسات متخصصة إلى أن إدماج بيانات القائمة الحمراء في نماذج التخطيط الشبكي يساعد على تحسين تمثيل الأنواع المهددة في شبكات المناطق المحمية الجديدة، وعلى توجيه التوسع في الشبكة نحو المناطق التي تجمع بين كثافة عالية من الأنواع المهددة وغياب أو ضعف الحماية. كما تُستخدم بيانات القائمة في تقييم فعالية الشبكات الحالية، من خلال رصد ما إذا كانت حالة الأنواع المستهدفة تتحسن مع مرور الوقت أم تستمر في التدهور رغم وجودها داخل المناطق المحمية [11].

(9)IUCN, The IUCN Red List of Threatened Species, Version 2025-1, 2025, p. 2
(10)IUCN, Guidelines, Version 16, 2024, p. 5.
(11)Samuel Hirons, others., Assessing variation in the effectiveness of IUCN protected area categories, 2022, p. 240.

رابعًا: القائمة الحمراء والنظم الإيكولوجية في إطار الأهداف العالمية:

امتد النموذج ذاته إلى مستوى النظم الإيكولوجية من خلال "القائمة الحمراء للنظم الإيكولوجية"، التي تهدف إلى تقييم مخاطر "انهيار" النظم الإيكولوجية باستخدام معايير كمية مشابهة في بنيتها، لكنها مصممة خصيصًا لقياس التغيّر في البنية والوظائف البيئية. وقد اعتُمدت هذه القائمة معيارًا عالميًا لتقييم مخاطر انهيار النظم الإيكولوجية، وتم إدماجها في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي كأحد المؤشرات الرئيسة لقياس التقدم نحو الأهداف المتعلقة بحالة النظم الإيكولوجية.

هذا الربط بين قوائم الأنواع وقوائم النظم الإيكولوجية يعزز التكامل بين مستويات الحفظ المختلفة، ويُسهم في جعل البيانات التي ينتجها الاتحاد إطارًا جامعًا لتخطيط شبكات المناطق المحمية وتقييمها، من حيث تمثيل الأنواع والموائل والعمليات الإيكولوجية في آن واحد [12].

الفرع الثاني: فئات إدارة المناطق المحمية والتصنيف العالمي للنظم الإيكولوجية وعلاقتهما بشبكات المناطق المحمية:

أولًا: نظام فئات إدارة المناطق المحمية:

طوّر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة نظامًا لتصنيف "فئات إدارة المناطق المحمية" يُعد اليوم المرجع الأوسع استخدامًا لتوصيف أنواع المناطق المحمية وأهداف إدارتها. يقوم هذا النظام على تعريف معياري للمحمية باعتبارها "مساحة جغرافية محددة ومعترف بها ومخصصة ومُدارة، من خلال وسائل قانونية أو وسائل فعّالة أخرى، لتحقيق الحفظ طويل الأمد للطبيعة والخدمات الإيكولوجية والقيم الثقافية المرتبطة بها" [13].

ينطلق التصنيف من هذه الفلسفة ليقسّم المناطق المحمية إلى فئات عدة بحسب الهدف الرئيس من إدارتها، من المناطق ذات الحماية الصارمة التي تركز على صون العمليات الطبيعية والأنظمة البيئية دون تدخل يُذكر، مرورًا بالمتنزهات الوطنية والمناطق الطبيعية المحمية، وصولاً إلى المناطق التي تسمح بأنواع من الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ما دام ذلك لا يقوّض هدف الحفظ الأساسي. هذا التنوع في الفئات يتيح للدول أن تختار نماذج مختلفة للمناطق المحمية تتناسب مع أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع البقاء ضمن إطار معياري يمكن مقارنته دوليًا.

ثانيًا: الفئات كأداة معيارية في قواعد البيانات والمؤشرات:

تُستخدم فئات إدارة المناطق المحمية عند إدراج المواقع في قواعد البيانات العالمية، كما هو الحال في قاعدة البيانات العالمية للمناطق المحمية وتقارير "الكوكب المحمي"، حيث يُطلب من كل دولة الإبلاغ عن الفئة المنسوبة إلى كل منطقة محمية ضمن أراضيها أو مياهها [14]. يمكّن هذا الإجراء من تحليل التوزيع العالمي للمناطق المحمية بحسب الفئات، وتقييم مدى التوازن بين المناطق ذات الحماية الصارمة وتلك التي تسمح بالاستخدامات المتعددة.

وفي سياق الأهداف العالمية، لا تُقاس نسبة المساحة المحمية فقط بإجمالي مساحة المناطق المعلنة، بل يُنظر أيضًا إلى نوعية الحماية التي تعكسها الفئات المختلفة، وإلى ما إذا كانت هذه المناطق "مدارة بفعالية وبإنصاف" و"ممثلة تمثيلاً إيكولوجيا كافيًا" ومتصلة كجزء من شبكة مترابطة، كما نصت على ذلك الأهداف السابقة (مثل هدف أيشي 11) والأهداف الحالية ضمن إطار كونمينغ - مونتريال. وهنا تبرز أهمية الفئات باعتبارها أداة لتمييز المناطق التي تستوفي شروط الحماية الفعلية عن تلك التي قد تكون "على الورق" أكثر من كونها حماية حقيقية.

ثالثًا: اللجنة العالمية للمناطق المحمية ودعم الشبكات الوطنية:

تلعب اللجنة العالمية للمناطق المحمية دورًا مركزيًا في تفعيل نظام الفئات وربطه بواقع التخطيط والإدارة؛ فهي شبكة معرفة عالمية

(12)Keith, D. A., et al., The IUCN Global Ecosystem Typology, 2020, p. 17.
(13)Dudley, N. (ed.), Guidelines, 2008, p. 21.
(14)UNEP-WCMC & IUCN, Protected Planet Report 2024, 2024, p. 34.

تضم آلاف الخبراء، تعمل مع البرنامج العالمي للمناطق المحمية في الأمانة العامة لتطوير الأدلة الإرشادية وأدوات تقييم فعالية الإدارة، وتقديم المشورة للدول والهيئات الإقليمية [15]. وقد ركزت هذه اللجنة، من خلال تقاريرها وبرامجها، على قضايا مثل تصميم شبكات المناطق المحمية، وربطها عبر الممرات البيولوجية، وتعزيز إشراك المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في إدارتها، وتطوير معايير "القائمة الخضراء" لتقييم التميز في الإدارة.

هذا العمل يتكامل مع أنظمة التصنيف من حيث أن الفئات لا تُستخدم فقط في التسجيل الرسمي للمناطق المحمية، بل تُوظَّف أيضًا في تقييم فعالية الإدارة، وفي تصميم برامج بناء القدرات للمسؤولين عن إدارة المناطق المحمية، وفي تقييم مدى مساهمة الشبكات الوطنية في تحقيق الأهداف العالمية. وبذلك يصبح نظام الفئات أداة عملية تخدم التخطيط والتقييم وبناء القدرات، وليس مجرد تصنيف نظري.

رابعًا: التصنيف العالمي للنظم الإيكولوجية وتكامله مع شبكات المناطق المحمية:

يأتي "التصنيف العالمي للنظم الإيكولوجية" الذي يعمل عليه الاتحاد وشركاؤه ليكمل الصورة؛ فهو يهدف إلى وضع إطار هرمي موحّد لتوصيف النظم الإيكولوجية على مستوى الكوكب، من خلال تقسيمها إلى عوالم وأقاليم وأنواع رئيسة من النظم ومجموعات وظيفية فرعية. هذا التصنيف يُستخدم أساسًا كأساس لـ"القائمة الحمراء للنظم الإيكولوجية"، لكنه في الوقت نفسه يوفر لغة مشتركة لربط شبكات المناطق المحمية بالأنواع المختلفة من النظم الإيكولوجية التي تمثلها.

في إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، اكتسبت هذه الأداة أهمية إضافية، حيث تم اعتماد "القائمة الحمراء للنظم الإيكولوجية" والتصنيف المرتبط بها كأحد المؤشرات الرئيسة لقياس التقدم نحو الهدف المتعلق بحالة النظم الإيكولوجية، إلى جانب مؤشرات تغطية المناطق المحمية. ومن خلال الدمج بين هذه الأدوات، يمكن للدول أن تُقيّم ليس فقط نسبة المساحة المحمية، بل أيضًا ما إذا كانت هذه الشبكات تمثّل النظم الإيكولوجية الرئيسة داخل أراضيها تمثيلًا كافيًا، وما إذا كانت النظم الأكثر عرضة للانهيار تحظى بنصيب كاف من الحماية [16].

وبذلك، يتضح أن منظومة التصنيف والمعايير التي طوّرها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة - سواء على مستوى الأنواع أو النظم الإيكولوجية أو المناطق المحمية - تشكّل الإطار المرجعي الذي يُبنى عليه التخطيط الشبكي للمناطق المحمية، وتقييم فعاليتها، وصياغة المؤشرات المستخدمة في متابعة التقدم نحو الأهداف العالمية للتنوع البيولوجي. وهي بذلك لا تمثل مجرد أدوات علمية، بل تشكل أيضًا "لغة معيارية" مشتركة بين الدول والهيئات والمؤسسات العاملة في مجال حفظ الطبيعة.

المبحث الثاني: آليات المتابعة والتقييم في الاتفاقيات البيئية ودور المناطق المحمية

تقوم منظومة الحوكمة البيئية الدولية اليوم على ركائز ثلاث متكاملة: التزامات قانونية ترد في صكوك الاتفاقيات، وأدوات تنفيذية وإجرائية على المستوى الوطني، وآليات للمتابعة والتقييم على الصعيد الدولي تقيس مدى التقدم نحو الأهداف المتفق عليها. وقد أصبحت هذه الآليات الأخيرة حاسمة في مجال التنوع البيولوجي والمناطق المحمية، لأن نجاح الأهداف الكمية - وعلى رأسها هدف حماية نسبة كبيرة من اليابسة والبحار ضمن مناطق محمية أو خاضعة لتدابير حفظ فعّالة - يتوقف على وجود نظم دقيقة للرصد والإبلاغ والمراجعة.

في هذا السياق، تحتلّ مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، والتقارير الدورية التي تُقدّمها الدول الأطراف، واللجان العلمية - الفنية التابعة لتلك الاتفاقيات، مكانة جوهرية ضمن آليات المتابعة والتقييم. فهي تشكّل معًا دورة مؤسسية مستمرة: تُتَّخذ القرارات في مؤتمرات الأطراف، وتُترجم في استراتيجيات وخطط وطنية، ثم تُقيَّم نتائج التنفيذ من خلال التقارير الوطنية والتحليلات الفنية التي تُعدّها الهيئات المتخصصة، ليعاد بناءً عليها ضبط الأهداف والأدوات في دورات لاحقة لمؤتمرات الأطراف. وتظهر المناطق المحمية في قلب هذه الدورة بوصفها أحد أهم الأدوات التنفيذية التي تُستخدم لقياس التقدم نحو أهداف التنوع البيولوجي العالمية والوطنية [17].

(15)Borrini-Feyerabend, G., et al., Governance of Protected Areas, 2013, p. 56.
(16)United Nations, Monitoring Framework, 2025, p. 23.
(17)CBD, Mechanisms for planning, monitoring, reporting and review, CBD/COP/16/L.33/Rev.1, 2025, para. 8.

انطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث آليات المتابعة والتقييم من خلال مطلبين: يخصص الأول لمؤتمرات الأطراف وأدوارها في المتابعة والتقييم، بينما يعالج الثاني التقارير الدورية واللجان العلمية - الفنية، مع إبراز كيفية تفاعل هذه الآليات مع المعايير والتصنيفات التي طوّرها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، خاصة فيما يتعلق بالمناطق المحمية.

المطلب الأول: مؤتمرات الأطراف كآلية لاتخاذ القرار والمتابعة:

الفرع الأول: الطبيعة القانونية والوظائف العامة لمؤتمرات الأطراف:

أولًا: مؤتمرات الأطراف كهيئة عليا للاتفاقيات البيئية:

تُعدّ مؤتمرات الأطراف الجهاز الأعلى في معظم الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، فهي الهيئة التي تضم ممثلي الدول الأطراف وتتولى مراجعة تنفيذ الاتفاقية واتخاذ القرارات الضرورية لتطويرها وتبني برامج العمل الخاصة بها. وتتفق وثائق عدة على أن هذه المؤتمرات تمارس في الواقع وظيفة "المشرّع الفرعي"؛ إذ تصدر عنها قرارات وتوصيات توضح أو توسّع مضمون الالتزامات الواردة في نص الاتفاقية، وتستحدث آليات جديدة للمتابعة والتقييم، وتتبنى أطرًا استراتيجية وأهدافًا كمية يتم على أساسها قياس التقدم [18].

في اتفاقية التنوع البيولوجي، على سبيل المثال، تتمتع مؤتمرات الأطراف بصلاحيات واسعة تشمل اعتماد الأطر العالمية للتنوع البيولوجي، وتبنّي المؤشرات وآليات الرصد والتقييم، واعتماد الإرشادات المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي وخطط العمل، وكذلك اعتماد ترتيبات التقارير الوطنية الدورية ونماذجها. ويشمل ذلك اليوم الإطار الجديد المعتمد في كونمينغ - مونتريال، الذي حدّد أهدافًا طويلة الأمد حتى عام 2050، وأهدافًا تشغيلية لعام 2030، مع نظام متكامل للمتابعة يشمل مؤشرات رئيسة ومؤشرات مكمّلة [19].

ولا يقتصر دور مؤتمرات الأطراف على اعتماد القرارات العامة؛ فهي تشكّل كذلك منصّة سياسية عالية المستوى لتبادل المعلومات والتجارب، ولتقييم التقدّم الجماعي نحو الأهداف المتفق عليها. ففي كل دورة يُعرض على المؤتمر تقارير شاملة تُعدّها الأمانات الفنية واللجان العلمية - الفنية والهيئات الشريكة، تتضمن تحليلات للتقارير الوطنية والبيانات العالمية، وتقديرًا لمدى تقارب أو ابتعاد الأداء الفعلي عن المسارات المستهدفة. ومن خلال المناقشات واعتماد القرارات، تُرسل مؤتمرات الأطراف رسائل سياسية قوية بشأن الأولويات، وتشير إلى المجالات التي تستدعي تصحيح المسار أو تعزيز الجهود، سواء فيما يتعلق بالمناطق المحمية أو بغيرها من أدوات الحفظ [20].

ثانيًا: إدماج المؤشرات والمعايير في قرارات مؤتمرات الأطراف:

من السمات البارزة لتطور مؤتمرات الأطراف في العقدين الأخيرين التحوّل من قرارات ذات صياغة عامة إلى قرارات مشفوعة بجداول مؤشرات محددة وأطر للرصد والتقييم. ففي سياق اتفاقية التنوع البيولوجي، تم لأول مرة اعتماد إطار شامل للمتابعة يتضمن "مؤشرات رئيسة" و"مؤشرات مكمّلة" لكل هدف من أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، مع تحديد مصادر البيانات والجهات المسؤولة عن توفيرها، وغالبًا ما تُذكر الأدوات والمعايير التي يضعها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ضمن هذه المصادر.

وتشمل المؤشرات المتعلقة بالمناطق المحمية، على سبيل المثال، قياس نسبة مساحة اليابسة والبحار التي تُدار كـ"مناطق محمية" أو "مناطق خاضعة لتدابير حفظ فعّالة أخرى"، مع الأخذ في الاعتبار نوعية الحماية التي توفّرها هذه المناطق، ومدى تمثيلها للتنوع الإيكولوجي، ومدى تكاملها ضمن شبكات مترابطة وظيفيًا وجغرافيًا. وتعتمد هذه المؤشرات في كثير من الأحيان على قواعد البيانات

(18)United Kingdom. (1999). Compliance with multilateral environmental agreements (E/ECE/MP.EIA/WG.1/1999/7). United Nations Economic Commission for Europe. https://digitallibrary.un.org/record/277458
(19)CBD, Mechanisms for planning, monitoring, reporting and review, 2025, para. 10.
(20)CBD, Mechanisms for planning, monitoring, reporting and review, 2025, para. 14.

العالمية التي تُبنَى على تصنيفات الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة لفئات إدارة المناطق المحمية، وعلى معايير أخرى تتعلق بالقائمة الحمراء للأنواع والنظم الإيكولوجية [21].

وقد أظهرت الوثائق التفسيرية المرتبطة بإطار كونمينغ - مونتريال أن مؤتمرات الأطراف لم تكتفِ بإقرار المؤشرات، بل أنشأت أيضًا مجموعات خبراء تقنية وأفرقة خاصة لمواصلة تطوير المؤشرات الفرعية وتحديثها، بما يعكس إدراكًا بأن منظومة المتابعة والتقييم يجب أن تكون مرنة قابلة للتكيّف مع التقدم العلمي والتقني. وهذا يفتح المجال أمام استمرار تفاعل المؤتمرات مع الهيئات العلمية - الفنية والمنظمات الشريكة، وفي مقدمتها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، لتطوير معايير أكثر دقة لتقييم فعالية شبكات المناطق المحمية [22].

الفرع الثاني: مؤتمرات الأطراف القطاعية ودور المناطق المحمية في جداول أعمالها:

أولًا: اتفاقية رامسار والمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية:

وقد أظهرت الوثائق التفسيرية المرتبطة بإطار كونمينغ - مونتريال أن مؤتمرات الأطراف لم تكتفِ بإقرار المؤشرات، بل أنشأت أيضًا مجموعات خبراء تقنية وأفرقة خاصة لمواصلة تطوير المؤشرات الفرعية وتحديثها، بما يعكس إدراكًا بأن منظومة المتابعة والتقييم يجب أن تكون مرنة قابلة للتكيّف مع التقدم العلمي والتقني. وهذا يفتح المجال أمام استمرار تفاعل المؤتمرات مع الهيئات العلمية - الفنية والمنظمات الشريكة، وفي مقدمتها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، لتطوير معايير أكثر دقة لتقييم فعالية شبكات المناطق المحمية.

إلى جانب اتفاقية التنوع البيولوجي، تلعب مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار) دورًا مهمًا في متابعة حالة فئة معينة من المناطق المحمية، هي "الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية". ففي كل دورة تُقدَّم تقارير وطنية عن حالة هذه المواقع، وتُناقش التحديات التي تواجهها، وتُعتمد قرارات وتوصيات تتعلق بتحسين إدارة الشبكة وتوسيعها، إضافة إلى إرشادات تقنية بشأن جرد الأراضي الرطبة ومراقبة "الطابع الإيكولوجي" للمواقع المسجلة [23].

وقد طوّرت الاتفاقية "سجل مونترو" الذي يُدرَج فيه عدد من المواقع التي تشهد تغييرات سلبية في طابعها الإيكولوجي، بما يشكّل أداة متابعة خاصة داخل شبكة المناطق المحمية التابعة للاتفاقية. وتُرفع تقارير عن حالة هذه المواقع إلى مؤتمرات الأطراف، التي يمكن أن توصي بتدابير تصحيحية، أو بطلب دعم فني ومالي من المجتمع الدولي، ما يعكس ربطًا وثيقًا بين التقارير الوطنية والمتابعة الجماعية في إطار مؤتمرات الأطراف [24].

ثانيًا: اتفاقية الاتجار بالأنواع (سايتس) والبعد الرقابي:

في اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية (سايتس)، تكتسب مؤتمرات الأطراف طابعًا رقابيًا أقوى من حيث إدارة الامتثال، حيث تستعرض تقارير عن مدى التزام الدول بأحكام الاتفاقية، بما في ذلك التقارير السنوية عن التجارة في الأنواع المدرجة ضمن ملاحق الاتفاقية. ورغم أن الاتفاقية لا تُعنى مباشرة بالمناطق المحمية، فإن العمل الرقابي لمؤتمراتها يؤثر في إدارة الأنواع داخل هذه المناطق، عبر التشديد على السيطرة على الاتجار غير المشروع والضغوط التي تمارسها التجارة على الأنواع المهددة.

وتُظهر وثائق هذه المؤتمرات أن التقارير الوطنية وتوصيات لجان الامتثال تُستخدم لتقييم فعالية التدابير الوطنية، بما في ذلك التدابير المتخذة داخل المناطق المحمية، في الحدّ من التجارة غير المستدامة [25]. وبذلك يتكامل عمل مؤتمرات الأطراف في هذه الاتفاقية مع

(21)Dudley, N. (ed.), Guidelines for Applying Protected Area Management Categories, 2008, p. 19.
(22)IUCN WCPA, WCPA report 2021–2025, 2025, p. 10.
(23)CBD, Mechanisms for planning, monitoring, reporting and review, 2025, para. 15.
(24)Secretariat of the Ramsar Convention, Wetland inventory, assessment and monitoring, 4th ed., 2019, p. 45.
(25)United Kingdom. (1999). Compliance with multilateral environmental agreements (E/ECE/MP.EIA/WG.1/1999/7). United Nations Economic Commission for Europe. https://digitallibrary.un.org/record/277458

سياسات المناطق المحمية؛ إذ إن المناطق المحمية تصبح جزءًا من منظومة أوسع للرقابة على استخدام الأنواع، يُتابع تنفيذها ويُقيَّم في إطار مؤتمرات الأطراف.

المطلب الثاني: التقارير الدورية واللجان العلمية ـ الفنية كآليات للرصد والتقييم:

الفرع الأول: التقارير الوطنية والاستراتيجيات وخطط العمل وعلاقتها بالمناطق المحمية:

أولًا: التقارير الوطنية في اتفاقية التنوع البيولوجي:

تُلزم اتفاقية التنوع البيولوجي الدول الأطراف بتقديم تقارير وطنية دورية حول التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية والتقدم المُحرَز نحو تحقيق أهدافها. وقد شهد نظام التقارير تطورًا في الشكل والمضمون، حيث انتقل من تقارير عامة تركز على عرض الأنشطة، إلى تقارير قائمة على الأهداف والمؤشرات، تطلب من الدول تقديم بيانات كمية ونوعية عن مدى التقدم نحو الأهداف العالمية، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالمناطق المحمية [26].

في ظل إطار كونمينغ ـ مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، يجري التحضير حاليًا للتقارير الوطنية السابعة، استنادًا إلى دليل إرشادي ونموذج موحد يشددان على ضرورة الربط بين الأهداف العالمية والأهداف الوطنية والمؤشرات ذات الصلة. ويُطلب من الدول أن تقدم معلومات تفصيلية عن تغطية المناطق المحمية والمناطق الخاضعة لتدابير حفظ فعّالة أخرى، وعن تمثيل النظم الإيكولوجية داخل هذه الشبكات، وعن اتجاهات الحالة الراهنة للأنواع، مما يجعل التقارير أداة أساسية لتقييم أداء شبكات المناطق المحمية على المستوى الوطني [27].

ثانيًا: الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAPs):

تُعتبر "الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي" الأداة الرئيسة التي تُترجم الأهداف العالمية إلى سياسات وطنية ملموسة، وقد ألزمَت الاتفاقية الدول بإعدادها وتحديثها على نحو دوري. ومع اعتماد إطار كونمينغ ـ مونتريال، دُعيت الدول إلى مراجعة أو تحديث استراتيجياتها وخططها، بحيث تُدرج فيها أهداف وطنية متوافقة مع الأهداف العالمية، بما في ذلك الهدف المتعلق بالمناطق المحمية والحفظ المكاني.

تُظهر الأدلة الإرشادية والتجارب العملية أن الاستراتيجيات الوطنية الجيدة تتضمن عادة: تشخيصًا لوضع التنوع البيولوجي، وتحليلًا للضغوط والتهديدات، وتحديدًا لأهداف وطنية قابلة للقياس، وتحديدًا لمجموعة من الإجراءات المحددة، ومنظومة للرصد والتقييم تشمل مؤشرات واضحة، مع ربط وثيق بين هذه المؤشرات وبين بيانات المناطق المحمية والأنظمة التصنيفية التي يطوّرها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. وعادةً ما تُخصص في هذه الاستراتيجيات فصول أو محاور خاصة بالمناطق المحمية والشبكات المتصلة بها، باعتبارها من أهم الأدوات التنفيذية لتحقيق الأهداف الوطنية والعالمية في آن واحد [28].

ثالثًا: التقارير في الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بالمناطق المحمية:

إلى جانب اتفاقية التنوع البيولوجي، تُوجب اتفاقية رامسار على الأطراف تقديم تقارير وطنية قبل كل دورة من دورات مؤتمر الأطراف، تتضمن معلومات عن حالة الأراضي الرطبة المدرجة في قائمة رامسار، وعن التغيرات في طابعها الإيكولوجي، وعن التقدم في تنفيذ التزامات الحفظ، بما في ذلك إنشاء وإدارة شبكات من الأراضي الرطبة المحمية. وتُستخدم هذه التقارير كأساس لإعداد تحليلات عالمية تُعرض على مؤتمر الأطراف وتُتخذ في ضوئها القرارات والتوصيات.

كما تُلزم اتفاقية سايتس الدول بتقديم تقارير سنوية عن الاتجار في الأنواع المدرجة في ملاحق الاتفاقية، وتقارير دورية عن التدابير التشريعية والإدارية المتخذة لتنفيذها، وهو ما يتيح تقييمًا لمستوى الضغوط التي تتعرض لها الأنواع داخل وخارج المناطق المحمية،

(26)CBD, Decision 15/6, 2022, para. 19.
(27)UNEP-WCMC & IUCN, Protected Planet Report 2024, 2024, p. 12.
(28)UNEP-WCMC & IUCN, Protected Planet Report 2024: Executive Summary, 2024, p. 15.

ومدى نجاح هذه المناطق في الحدّ من تلك الضغوط. وفي كلتا الحالتين، يصبح التقرير الوطني أداة مركزية لربط الجهد الوطني بمنظومة المتابعة الدولية المتعلقة بالمناطق المحمية.

الفرع الثاني: اللجان العلمية ـ الفنية ودورها في تقييم التنفيذ:

أولًا: الأجهزة العلمية ـ الفنية لاتفاقية التنوع البيولوجي:

تضم اتفاقية التنوع البيولوجي جهازين رئيسين يُسهمان في المتابعة والتقييم: "الجهاز الفرعي للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية" و"الجهاز الفرعي للتنفيذ" [29]:

1. **الجهاز الفرعي للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية:**
يتكوّن هذا الجهاز من خبراء يمثلون الدول الأطراف، ويتولى دراسة المسائل العلمية والتقنية والتكنولوجية ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية وإطارها العالمي، وتقديم توصيات إلى مؤتمر الأطراف. وقد خُصصت له في السنوات الأخيرة مهام متابعة تطوير "إطار المتابعة" للإطار العالمي للتنوع البيولوجي، بما يشمل مراجعة المؤشرات المقترحة، ورصد مدى توفر البيانات، وتحديد الاحتياجات العلمية والتقنية التي يتطلبها تنفيذ الأهداف العالمية، ومن بينها الهدف المتعلق بالمناطق المحمية والحفظ المكاني.
في اجتماعاته الأخيرة، اعتمد هذا الجهاز عددًا من التوصيات التي ركزت على الحاجة إلى تحسين نظم الرصد الوطنية، وإلى تعزيز التكامل بين بيانات الأنواع والنظم الإيكولوجية والمناطق المحمية، وإلى استخدام المعايير الدولية ـ بما فيها معايير الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ـ كأساس لتطوير أدوات القياس وطرائق جمع البيانات. ويُحال كثير من هذه التوصيات إلى مؤتمر الأطراف لاعتمادها في صورة قرارات ملزمة سياسيًا، ما يرسخ دور هذا الجهاز كحلقة وصل بين المعايير العلمية وبين القرارات السياسية [30].
2. **الجهاز الفرعي للتنفيذ:**
يتولى هذا الجهاز، من جهته، متابعة الجوانب العملية لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك قضايا بناء القدرات، وتوفير الموارد، والتعاون الدولي، وتنسيق إعداد التقارير الوطنية، وغيرها من العناصر التي تؤثر في فعالية التنفيذ في الميدان. وفي سياق إطار كونمينغ ـ مونتريال، أُوكلت له مهام تتعلق بمتابعة الآليات الجديدة للتخطيط والرصد والتقييم، وبإجراء "مراجعات عالمية دورية" للتقدم الجماعي نحو الأهداف، استنادًا إلى التقارير الوطنية والبيانات العالمية.

ثانيًا: الهيئات العلمية ـ الفنية الأخرى المرتبطة بالمناطق المحمية:

إلى جانب الأجهزة التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي، توجد هيئات علمية ـ فنية متخصصة في الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بالمناطق المحمية؛ ففي اتفاقية رامسار، توجد "هيئة مراجعة علمية وتقنية" تُسهم في تطوير إرشادات تقييم حالة الأراضي الرطبة ومراقبة التغير في طابعها الإيكولوجي، وفي تقديم المشورة حول اختيار المواقع المرشحة للإدراج في قائمة رامسار أو في سجل مونترو [31].
وفي اتفاقية سايتس، توجد لجان علمية متخصصة تُقيّم حالة الأنواع ومدى استدامة التجارة فيها، وتُقدّم توصيات بشأن إدراج الأنواع في الملاحق أو تعديل مستويات الحماية.

إضافة إلى ذلك، تضطلع اللجنة العالمية للمناطق المحمية التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بدور استشاري مهم لصالح هذه الاتفاقيات وغيرها، من خلال تطوير معايير "القائمة الخضراء للمناطق المحمية والمناطق المحفوظة"، وإعداد أدلة أفضل الممارسات في تصميم وإدارة الشبكات الوطنية للمناطق المحمية، وتقديم المشورة الفنية في المشاريع الإقليمية والدولية المتعلقة بتحليل فجوات

(29)Report of the Subsidiary Body on Scientific, Technical and Technological Advice on its twenty-fifth meeting, CBD/SBSTTA/25/13, 2023, p. 4.
(30)CBD, Mechanisms for planning, monitoring, reporting and review, 2025, para. 45.
(31)Secretariat of the Ramsar Convention, Wetland inventory, assessment and monitoring, 4th ed., 2019, p. 89.

الحماية وتخطيط الشبكات [32]. وتُستخدم نتائج أعمال هذه اللجنة في تقارير تقييم عالمية، مثل تقارير "الكوكب المحمي"، التي تُقدَّم إلى مؤتمرات الأطراف وتُستند إليها في تقييم التقدم نحو الأهداف العالمية الخاصة بالمناطق المحمية.

ثالثًا: التكامل بين التقارير الوطنية واللجان الفنية في تقييم شبكات المناطق المحمية

يتجسد التكامل بين التقارير الوطنية واللجان العلمية - الفنية في آلية "المراجعة العالمية" التي أُقِرّت ضمن نظام المتابعة الجديد للإطار العالمي للتنوع البيولوجي، إذ يُنتظر أن تُجرى مراجعات دورية للتقدم الجماعي نحو الأهداف، استنادًا إلى تحليل مجمّع للتقارير الوطنية والبيانات العالمية، يشارك في إعداده كل من الأمانة والهيئات العلمية - الفنية والمنظمات الشريكة.

في هذا الإطار، يُتوقع أن تُستخدَم مؤشرات تغطية المناطق المحمية والمناطق الخاضعة لتدابير حفظ فعّالة، إلى جانب مؤشرات حالة الأنواع والنظم الإيكولوجية، لتقييم درجة التقدّم نحو تحقيق الهدف المتعلق بحماية نسبة كبيرة من سطح الأرض والبحار، ولرصد مدى عدالة توزيع هذه الحماية عبر الأقاليم والأنواع والنظم الإيكولوجية المختلفة [33].

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على واحدٍ من أهم محاور الحوكمة البيئية الدولية المعاصرة، والمتمثل في العلاقة التكاملية بين "صناعة المعيار البيئي" و"آليات تنفيذه ومتابعته". وقد تتبعت الدراسة، من خلال مبحثين متكاملين، المسار الذي تنتقل فيه حماية التنوع البيولوجي من مجرد قواعد اتفاقية عامة، إلى معايير فنية وتصنيفات علمية دقيقة يضعها فاعل مؤسسي محوري هو الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة(IUCN) ، لتتلقفها بعد ذلك الآليات التنفيذية في الاتفاقيات الدولية –وعلى رأسها مؤتمرات الأطراف والتقارير الوطنية واللجان الفنية– وتحولها إلى أدوات للرصد والتقييم والمساءلة، متخذةً من "المناطق المحمية" نموذجاً تطبيقياً ومؤشراً مركزياً لقياس الأداء البيئي للدول.

نتائج الدراسة:

1. **تحول الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة إلى مُشرّع فني:** أثبتت الدراسة أن دور الاتحاد (IUCN) يتجاوز كونه منظمة استشارية، ليصبح "فاعلاً معيارياً" رئيسياً في النظام الدولي؛ حيث باتت تصنيفاته (كالقائمة الحمراء وفئات المناطق المحمية) بمثابة "قانون ناعم" تستند إليه الاتفاقيات الملزمة في صياغة مؤشراتها.
2. **الاعتماد المتزايد على "المعيارية التقنية:** "كشف البحث أن آليات المتابعة والتقييم في الاتفاقيات البيئية (مثل اتفاقية التنوع البيولوجي وإطار كونمينغ-مونتريال) اتجهت بوضوح نحو تبني مؤشرات كمية وفنية دقيقة، مما جعل التقييم الدولي أقل خضوعاً للتقديرات السياسية وأكثر ارتباطاً بالبيانات العلمية.
3. **الدور المحوري لمؤتمرات الأطراف (COP):** تبين أن مؤتمرات الأطراف تلعب دور "المشرّع الفرعي" الذي يمثل حلقة الوصل بين المعرفة العلمية والالتزام القانوني، من خلال دمج المعايير الفنية في صلب القرارات الدولية وتطوير آليات المراجعة المستمرة.
4. **التقارير الوطنية بوصفها أداة كشف حقيقية:** خلصت الدراسة إلى أن التقارير الوطنية الدورية والاستراتيجيات الوطنية (NBSAPs)هي المحك الحقيقي الذي تُمتحن فيه الإرادة السياسية والقدرات المؤسسية للدول، وهي المعبر الفعلي عن مدى الوفاء بالالتزامات الدولية.
5. **تطور مفهوم تقييم المناطق المحمية:** أظهرت الدراسة أن التقييم الدولي للمناطق المحمية لم يعد يقف عند مؤشر "المساحة الجغرافية" المعلنة، بل تعمق ليشمل معايير أصعب مثل: جودة الحوكمة، فعالية الإدارة، التمثيل الإيكولوجي، وقدرة هذه المناطق على تحسين حالة الأنواع المهددة بالانقراض.

(32)IUCN, Advancing Equitable Governance in Area-Based Conservation, 2024, p. 14.
(33)United Nations, Monitoring Framework for the Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework, 2025, p. 9.

التوصيات:

بناءً على ما تقدم، توصي الدراسة بما يلي:

1. **تحديث المنظومة التشريعية الوطنية:** ضرورة قيام المشرع الوطني بمراجعة وتحديث قوانين حماية البيئة والمحميات الطبيعية، لضمان مواءمتها مع أحدث المعايير والفئات التصنيفية المعتمدة من قبل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.(IUCN)
2. **حوكمة البيانات البيئية:** دعوة الجهات التنفيذية لبناء قواعد بيانات وطنية متطورة ومفتوحة، تدمج بين تقييمات الأنواع (القائمة الحمراء) وخرائط النظم الإيكولوجية، لضمان دقة وشفافية المعلومات الواردة في التقارير الوطنية المرفوعة للاتفاقيات الدولية.
3. **التحول نحو "الفعالية الإدارية" في المحميات:** التوصية بتجاوز سياسة "التوسع الكمي" في إعلان المناطق المحمية، والتركيز بدلاً من ذلك على التقييم الدوري لـ "فعالية الإدارة (Management Effectiveness) " وفق معايير القائمة الخضراء للمناطق المحمية.
4. **تعزيز بناء القدرات والتمويل المستدام:** دعوة المنظمات الدولية والدول المانحة إلى تكثيف برامج الدعم المالي والتقني الموجهة للدول النامية، لمساعدتها في سد "فجوة القدرات" المتعلقة بالتخطيط المكاني المتقدم والرصد البيئي وإعداد التقارير المعيارية.

المصادر

- Borrini-Feyerabend, G., Dudley, N., Jaeger, T., Lassen, B., Pathak Broome, N., Phillips, A., & Sandwith, T. (2013). Governance of protected areas: From understanding to action. IUCN.
- CBD. (2022). Decision 15/6. Convention on Biological Diversity.
- CBD. (2025). Mechanisms for planning, monitoring, reporting and review (CBD/COP/16/L.33/Rev.1). Convention on Biological Diversity.
- Dudley, N. (Ed.). (2008). Guidelines for applying protected area management categories. IUCN.
- Hirons, S., et al. (2022). Assessing variation in the effectiveness of IUCN protected area categories. Ecological Indicators.
- IUCN. (2024). Advancing equitable governance in area-based conservation. IUCN.
- IUCN. (2024). Guidelines (Version 16). IUCN.
- IUCN. (2025). The IUCN Red List of Threatened Species (Version 2025-1). IUCN.
- IUCN. (2025). Unite for nature: On the path to 2045—A 20-year strategic vision for the Union. IUCN.
- IUCN WCEL. (2025). World Commission on Environmental Law (WCEL) report 2021–2025. IUCN.
- IUCN WCPA. (2025). World Commission on Protected Areas (WCPA) report 2021–2025. IUCN.
- Keith, D. A., et al. (2020). The IUCN Global Ecosystem Typology. IUCN.
- Report of the Subsidiary Body on Scientific, Technical and Technological Advice on its twenty-fifth meeting. (2023). CBD/SBSTTA/25/13. Convention on Biological Diversity.

- Secretariat of the Ramsar Convention. (2019). Wetland inventory, assessment and monitoring (4th ed.). Ramsar Convention Secretariat.
- UNEP-WCMC, & IUCN. (2024). Protected Planet Report 2024. UNEP-WCMC & IUCN.
- UNEP-WCMC, & IUCN. (2024). Protected Planet Report 2024: Executive summary. UNEP-WCMC & IUCN.
- United Kingdom. (1999). Compliance with multilateral environmental agreements (E/ECE/MP.EIA/WG.1/1999/7). United Nations Economic Commission for Europe. https://digitallibrary.un.org/record/277458>
- United Nations. (2025). Monitoring framework for the Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework. United Nations.